تأثير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة تطبيقية على مؤسسة الحصى – الجزائر – للفترة 2016/2010

The impact of company profits tax on the financial profitability of economic institution

د. سليم مجلخ [1] (*)، د. وليد بشيشي [2]

[1] جامعة 08 ماي 1945 قالمة–الجزائر– (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، asalim2424@gmail.com

[2] جامعة 08 ماي 1945 قالمة–الجزائر– (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، bechichi1983@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 05-01-2019 تاريخ القبول: 04-09-2019 تاريخ النشر: 08-09-2019

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على كل من الضريبة والمردودية في المؤسسة الاقتصادية وتحديد أثر ضريبة أرباح الشركات على المردودية المالية في مؤسسة الحصى – الجزائر – خلال الفترة 2010–2016، توصلت الدراسة إلى السلسلتين مستقرتين في درجتين مختلفتين لذا تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي VAR الذي أعطت نتائجه وجود علاقة عكسية بين المردودية المالية والضريبة على أرباح الشركات هذا من جهة ومن جهة ثانية توصلت الدراسة إلى أن النموذج المقدر مقبول اقتصاديا، احصائيا وقياسيا.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، الضريبة على أرباح الشركات، المردودية، المردودية المالية، متجهات الانحدار الذاتي VAR.

Abstract:

The study aims at identifying both the tax and the profitability in the economic institution and defining the impact of company profits tax on the financial profitability the study has found the stability of two different degrees in the two series with the adoption of VAR self-regression and its results has given an inverse relationship between the financial profitability on one hand and the corporate profits tax on the other hand.

Keywords : Taxes, Corporate Profits Tax, profitability, Financial profitability, VAR.

(*) **المؤلف المراسل**: د. سليم مجلخ ، asalim2424@gmail.com.

المقدمة:

حتى تتمكن المؤسسات الجزائرية من الاستمرار والبقاء، أصبحت ملزمة بتطبيق الطرق والأدوات الضرورية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات الملائمة ضمن قطاع نشاطها، وبالتالي تحقيق التأقلم السريع مع متغيرات المحيط من جهة واغتنام الفرص المتاحة لها واستغلال مواردها بصفة أحسن من جهة أخرى.

تعتبر الضريبة من أهم المصادر التمويلية للخزينة العامة للدولة، تستعمل حصيلتها لتحقيق جملة من الأهداف والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية، وللضريبة انعكاسات وتأثيرات اقتصادية ومالية على متغيرات الاقتصاد الكلي، كما يمتد تأثيرها على مستوى الاقتصاد الجزئي بصورة مباشرة إلى الأعوان الاقتصاديين كالمؤسسات، وتعتبر المؤسسة وحدة اقتصادية تهتم بالتسيير والتحكم في مختلف الموارد المالية والبشرية، ويكون ذلك بالاستغلال الأمثل للموارد السالفة الذكر بأقل التكاليف وذلك لتحقيق أكبر النتائج وصولا الى تجسيد أحد أكبر الأهداف للمؤسسة، وهو تحقيق أعلى مستوى للمردودية، والتي تعتبر من أولويات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، باعتبارها مؤشرا حقيقيا يسمح للمؤسسة بالحفاظ على رأس مالها أو قيمتها السوقية وتحسينها باستمرار، كما يمكنها من إعطاء نظرة كلية عن مختلف جوانب نشاطها، وهو ما يسهل عليها فرض سيطرتها في القطاع الذي تنشط فيه، وبالتالي ضمان حفاظها على مكانتها في السوق.

إذ تعد المردودية من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعتمد عليها المؤسسة في قياس مدى فعالية مختلف العناصر والعوامل التي تدخل في العملية الانتاجية والمرجع الأساسي في اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية، ومن أهم أنواعها التي تعبر بدقة عن الصحة المالية للمؤسسة نجد المردودية المالية بالإضافة إلى المردودية الاقتصادية، اللتان بدورهما تتأثران بقيمة الضرائب المفروضة على المؤسسة، باعتبار الضرائب من العوامل المؤثرة في المؤسسة كنظام مفتوح على محيطه الخارجي.

حيث لجأت السلطات الجزائرية في السنوات الأخيرة الى إصلاح النظام الجبائي إصلاحا يواكب التحركات الجديدة، وكان ذلك سنة 1992، لغرض التكيف مع الديناميكية الجديدة، وفي هذا المجال فقد أنشأت ضرائب جديدة من بينها الضريبة على أرباح الشركات التي تفرض على مجمل الأرباح والمداخيل المحققة من طرف هذه المؤسسات. وجاءت هذه الأخيرة لإلغاء ازدواجية النظام عن طريق إدماج المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية في مجال تطبيقها، ويترتب عن ذلك توحيد الضريبة المطبقة عن هذين الصنفين من المؤسسات، والذي يسير في إطار شمولية القواعد الضريبية وباختصار ترمي الضريبة على أرباح الشركات إلى عقلنة الجباية الخاصة بالشركات عن طريق توحيدها وجعلها أداة للإنعاش الاقتصادي. مما سبق يمكن طرح التساؤل الآتي: **كيف يمكن أن تؤثر الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية للمؤسسة؟**

1-فرضيات الدراسة: نلخصها في النقاط الآتية:

- ✓ تمارس الضريبة على أرباح الشركات تأثير مباشر وغير مباشر على المردودية المالية؛
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الضريبة على الأرباح والمردودية المالية؛
- ✓ النموذج المقدر والمفسر للعلاقة بين المتغيرين مقبول اقتصاديا، احصائيا وقياسيا.

2- أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميته من الدور المتزايد الذي تلعبه الضريبة في تمويل خزينة الدولة، وكون الضريبة على أرباح الشركات إحدى الوسائل المستخدمة بشكل أساسي للتحكيم بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وزيادة على هذه الأهمية فإن ثمة تساؤلات كبيرة تتعلق بحجم التأثير الذي تحدثه على مردودية المؤسسة، ومن ثم يأتي هذا البحث لتحديد معالم وحجم هذا التأثير.

3- أهداف الدراسة: نلخصها في النقاط الآتية:

- ✓ إتمام سد النقص الموجود في البحوث المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات؛
- ✓ توضيح العلاقة التي تربط بين الضريبة على أرباح الشركات والمردودية المالية؛
- ✓ دراسة الدور الذي تلعبه المردودية للتعبير عن الحالة المالية للمؤسسة؛
- ✓ تحديد أثر الضريبة على المردودية المالية في مؤسسة الحصى – الجزائر –.

4- حدود الدراسة: يمكن تقسيم حدود الدراسة الى:

- ✓ الحدود الموضوعية: سيتم التركيز على تبيان أثر الضريبة على أرباح الشركات على مردودية المؤسسة؛
- ✓ الاطار المكاني: انحصرت دراستنا الميدانية على مستوى المؤسسة الوطنية للحصى؛
- ✓ الاطار الزماني: تتعلق الحدود الزمنية لدراستنا، في الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2016، ويعود سبب اختيار هذه الفترة لتوفر البيانات التي تسمح بإجراء الدراسة التطبيقية.

5- منهجية الدراسة: بهدف الاستجابة لمتطلبات هذه الدراسة تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لملائمته مع طبيعة الموضوع، لعرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع، ولوصف التغيرات والتطورات التي طرأت على المؤسسة محل الدراسة، بالإضافة الى تحليل مختلف الاحصائيات المتعلقة بجوانب الموضوع، وقد تمت الاستعانة بالأساليب الكمية الاحصائية والقياسية المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية حسب الحاجة، حيث اعتمدنا متجهات الانحدار الذاتي VAR بناء على برمجية Eviews09. وقد تم تناول الدراسة من خلال النقاط الآتية:

- ✓ أولا: الإطار النظري للدراسة؛
- ✓ ثانيا: الأثار المباشرة وغير المباشرة للضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية؛
- ✓ ثالثا: دراسة تطبيقية قياسية لأثر الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية؛

أولا: الإطار النظري للدراسة

1. تعريف الضريبة: لقد مرت الضريبة بمفاهيم مختلفة نذكر منها:

- ✓ الضريبة فريضة إلزامية يلتزم الفرد بأدائها إلى الدولة تبعا لقدراته على الدفع، بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تؤديها السلطة العامة[1]
- ✓ الضريبة فريضة تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل، تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع؛[2]
- ✓ الضريبة مبلغ من المال، تفرضه الدولة على المكلفين بصورة جبرية[3]، ونهائية ودون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية[4]؛

✓ ويمكن تعريفها أيضا بأنها فريضة إلزامية وليست عقابية يلتزم الأفراد على أساسها بتحويل بعض الموارد الخاصة بهم للدولة جبرا وبدون مقابل، لتحقيق ما تسعى إليه الدولة من أهداف طبقا لقواعد ومعايير محددة.[5]

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف الآتي "الضريبة هي كل اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية ونهائية من الأفراد للمشاركة في تحمل أعباء الخدمات العامة والإنفاق العام، تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات أو هذه النفقات، وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، مالية وغيرها، وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك".

2- خصائص الضريبة: انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تحديد واستخلاص أهم خصائص الضريبة في النقاط الآتية: الضريبة فريضة مالية؛[6] الضريبة فريضة إلزامية؛[7]الضريبة تدفع دون مقابل[8]، الضريبة تدفع بصفة نهائية؛[9] الضريبة تدفع قصد تحقيق منفعة عامة.

3- أنواع الضرائب: تتعدد الضرائب وتختلف صورها، وتحاول كل دولة اختيار مزيج متكامل من أنواع الضرائب، محكومة في ذلك بضرورة تحقيق جملة من الاعتبارات، ونذكر أهم أنواع الضرائب في النقاط الآتية:

الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال؛[10]الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية؛[11]الضرائب العينية والضرائب الشخصية؛[12]الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية؛[13]الضرائب المباشرة وغير المباشرة.[14]

3-1- تعريف الضريبة على أرباح الشركات: إن إحداث الضريبة على أرباح الشركات يستجيب للانشغالات المتعلقة بوضع نظام جبائي خاص بالشركات يكون متميزا عن النظام المتعلق بالأشخاص الطبيعيين[15]، وهذه الأخيرة جاءت لإلغاء ازدواجية النظام الجبائي الجزائري عن طريق إدماج المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية في مجال تطبيقها، وتعتبر هذه الضريبة النوع الثاني من الضرائب المباشرة التي جاء بها التشريع الجبائي لسنة 1992[16]، لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية السابقة، وذلك من خلال أنها[17]:

✓ تطبق دون استثناء على الأشخاص المعنويين، على عكس الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي تفرض على الأشخاص المعنويين في شكل معدل نسبي، وعلى الأشخاص الطبيعيين في شكل معدل تصاعدي؛

✓ تطبق دون التمييز بين المؤسسات الأجنبية والجزائرية؛

✓ تطبق وجوبا على الأشخاص الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق، وأن هذا الربح يحدد على أساس محاسبة تمسك طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها.

ولتكريس هذا المسعى تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991، حيث تنص المادة رقم 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه " تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136"، وتسمى هذه الضريبة " الضريبة على أرباح الشركات ".[18]

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الضريبة على أرباح الشركات هي " ضريبة مباشرة سنوية، تفرض على الأرباح التي يحققها الأشخاص المعنويين، هذه الأخيرة تخضع اجباريا للنظام الحقيقي دون الأخذ بعين الاعتبار حجم رقم الأعمال المحقق ".[19]

3-2- خصائص الضريبة على أرباح الشركات: تتميز الضريبة على أرباح الشركات بعدة خصائص يمكن ايجازها فيما يلي: ضريبة سنوية؛ [20] ضريبة وحيدة؛[21]ضريبة عامة؛[22]ضريبة نسبية؛[23] ضريبة تصريحية[24].

من خلال الخصائص السابقة للضريبة على أرباح الشركات، فان هذه الضريبة تضمن المزايا الآتية [25]: الشفافية، البساطة، الاقتراب من العدالة.

4- تعريف المردودية: حسب Pierre Conso تعرف بأنها " مفهوم يطبق على كل نشاط اقتصادي عند استخدام الإمكانيات المادية والبشرية والمالية "، ويضيف Conso أيضا بأن المردودية يجب أن تكون كافية على الأقل لتحقيق الشروط التالية:

- ضمان المحافظة على رأس مال المؤسسة؛ ضمان دفع الفوائد وتسديد القروض.

✓ أما Dufigour فقد عرف المردودية أنها " عبارة عن قيد مالي " يعبر عنه بالنسبة التالية:

المردودية = $\frac{\text{النتيجة}}{\text{رأس المال}}$ ، ولهذا فحساب المردودية يتطلب تحديد العناصر المكونة لها (الأصول، الأموال الخاصة، الفائض الخام للاستغلال، النتيجة الصافية...إلخ)؛

ويمكن اعطاء تعريف موحد للمردودية، هو أنها ذلك العائد المحقق من وراء توظيف الأموال واستثمارها، وتقاس مردودية المؤسسة بمدى قدرتها على تحقيق الأرباح من خلال نشاطها باستخدام الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها[26].

2. خصائص المردودية: تتلخص خصائص المردودية في النقاط الآتية:[27]

✓ يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة مما يسمح بإصدار حكم على مستوى دخولها أي كفاءتها حتى يمكن تعظيم مكافأة كافة الأطراف المشاركة؛

✓ لا تستشعر المؤسسة الحاجة الملحة إليها في كل لحظة من حياتها؛

✓ تمثل ظاهريا هدفا متعارضا مع اليسر والسيولة المالية خاصة في الأجل القصير، بينما في الواقع هما هدفان متكاملان لأن تأمين الحد الأدنى من السيولة لا يتأتى إلا بمردودية مناسبة؛

✓ يرتبط مفهومها بالمؤسسة فلا يمكن إسناد تحقيقها لشخص بعينه إلا أنه يمكن أن تكون نسبية وجزئية وتقسيمية؛

✓ تبعا لتشخصيها تؤثر عليها السياسات المختلفة كثيرا أو قليلا مثل سياسات الاستثمار (الإهتلاك، المخصصات)، السياسات المالية (المديونية، الدائنية)، والسياسات الضريبية (التحاسب والمعدل الضريبي).

5- أهداف المردودية: تعتبر المردودية مطلب أساسي لتغطية تكلفة رأس المال، وهي أيضا ضرورة مالية سواء للحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة أو لضمان توازنها المالي أو لزيادة قدرتها التوسعية.[28] وتتمثل أهدافها في تحقيق ما يلي:[29]

✓ قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ في الحسبان تكلفة الفرصة البديلة؛

✓ تلعب دورا جوهريا في تأمين تشغيل وتطوير المؤسسات عن طريق إنماء الموارد المتاحة؛

✓ تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لا بديل له لدعم وصيانة التوازن المالي للمؤسسة؛

✓ تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات وضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة؛

✓ قياس القدرة الداخلية لتمويل الاحتياجات المستقبلة للمنظمة.

6- أنواع المردودية: للمردودية ثلاث أنواع تتمثل في:

6-1- مردودية الاستغلال: يطلق عليها المردودية التجارية، تتمثل في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل، لذلك فهي تقدم معلومات تساعد على اصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط الانتاجي الذي تنتهجه المؤسسة[30].

6-2- المردودية الاقتصادية: المردودية الاقتصادية هي قدرة المؤسسة على تحقيق نتيجة بصرف النظر عن أسلوب التمويل المتبع، أي دون أخذ قراراتها المالية بعين الاعتبار، وهي تقيس مساهمة كل وحدة نقدية من رأس المال المستثمر في توليد نتيجة الاستغلال، وذلك بمقارنة ما استثمرت المؤسسة من أموال بالنتيجة المرجوة من ذلك الاستثمار[31].

✓ المردودية الاقتصادية تهتم بالنشاط الرئيس وتستبعد الأنشطة الثانوية وتلك ذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية[32].

6-3-المردودية المالية: تعد المردودية المالية مؤشرا هاما بالنسبة للمؤسسة وذلك للحكم على مدى كفاءة الادارة وفعاليتها المالية وذلك من خلال دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالأموال المستثمرة والعمل على الاستغلال الامثل لها من أجل تحقيق مردودية مالية جيدة. تتعدد تعاريف المردودية المالية، ونذكر منها:

✓ تعرف بأنها مردودية الأموال الخاصة[33]، وهي قدرة المؤسسة على تحقيق مردودية مرتفعة حتى تمنح للمساهمين أرباحا كافية، تمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة في إطار اقتصاد السوق[34].

✓ تعتبر المردودية المالية بمثابة المحدد للمردودية العامة في المؤسسة، حيث أنها تقيس قدرة الأموال الخاصة أو المملوكة على تحقيق أرباح صافية، وبالتالي فهي تقدم لنا صورة حقيقية عن مدى استخدام الأموال سواء من الناحية الانتاجية أو ناحية توظيف الأموال[35]، وتهم بالدرجة الاولى المساهمين[36].

✓ **2. أهمية المردودية المالية:** ان المردودية المالية ليست مجرد هدف فقط، بل هي أيضا وسيلة لتحقيق الاستراتيجية لتطوير وتوسيع المؤسسة، او خلق منتجات جديدة، وهذا دور تكميلي للحفاظ على توازن المؤسسة وهي أساس لتقييمها وبالتالي التعرف على مراكز القوة والضعف فيها، وكذا تحديد ومعرفة وضعيتها داخل القطاع الذي تنشط فيه، وتساعد في عملية اتخاذ القرارات، وتتخذ كأساس لتصحيح الانحرافات، وذلك بمقارنتها بنتائج السنوات السابقة[37].

ثانيا: أثر الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية

1-الآثار المباشرة لضرائب الأرباح على المردودية المالية

تؤثر الضريبة على الأرباح مباشرة على المردودية المالية من خلال تأثيرها على نتيجتها الصافية، وهذا ما سنوضحه من خلال الآتي:

النتيجة الصافية هي النتيجة الحقيقية للمؤسسة، فهي تخضع للضريبة على الأرباح. وتحسب وفق العلاقة[38]:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

تتوقف المردودية المالية على النتيجة الصافية، ولما كانت هذه الأخيرة تعبر عن النتيجة المتبقية بعد خصم الضريبة على الربح، وهو ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية[39]:

$$R_{net} = \mathrm{RB} - \mathrm{RB} * \mathrm{t}$$
$$R_{net} = RB(1-t)$$

حيث تمثل: R_{net} النتيجة الصافية؛ RB النتيجة الاجمالية؛ t معدل الضريبة على أرباح الشركات.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا تأثير الضريبة على المردودية المالية للمؤسسة من خلال:

تخفيض معدلات الضريبة على الأرباح؛ عدم اخضاع الأرباح كليا أو جزئيا.

تظهر آثار الضريبة على الأرباح بصورة مباشرة حيث تعمل على التخفيض من النتيجة الصافية للمؤسسة، التي عبارة عن النتيجة الاجمالية مخصوما منها مجموع الضرائب على الأرباح، وكلما كان معدل الضريبة على الأرباح مرتفعا كلما أدى ذلك الى تخفيض حجم النتيجة الصافية بالمؤسسة، ويحدث العكس في حالة انخفاض معدل الضريبة على الأرباح[40].

2-الآثار غير المباشرة للضرائب على الأرباح على المردودية المالية

إن لضريبة الأرباح تأثير غير مباشر على المردودية المالية للمؤسسة، من خلال التأثير على نتيجة قرار الاستثمار وقرار التمويل:

✓ **أثر ضريبة الأرباح على قرار الاستثمار**: ان عملية اتخاذ قرار الاستثمار تعد أمرا حاسما وهاما في حياة المؤسسة، تتطلب التخطيط لها وذلك بإعداد خطة طويلة الأجل تراعي ترتيب مصادر التمويل المختلفة وتضمن توافرها دائما وقت الحاجة اليها مع تطور عمر المشروع الاستثماري، على أن يؤدي ذلك في النهاية الى تعظيم حقوق الملاك والمساهمين[41].

ويعرف قرار الاستثمار بأنه القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف موجوداتها[42].

يمكن أن تؤثر الضرائب على قرار الاستثمار وبالذات ضرائب الأرباح من خلال تأثيرها على تيار الأرباح الصافية المتوقعة من الفرص الاستثمارية قيد الدراسة، ويلعب نمط تيار الأرباح الصافية ومدى تقلبها حول القيمة المتوقعة دورا في تحديد الأثر السلبي لضريبة الأرباح من حيث كون الأرباح الصافية المتوقعة من الفرص الاستثمارية المتاحة موجبة ومنتظمة من خلال العمر الانتاجي للمشروع، وان فرض الضريبة أو زيادة معدلها سيؤثر على العائد الصافي ويخفضه بنفس القدر لجميع الفرص الاستثمارية المتاحة، وقد يؤدي الى خروج بعض الفرص الحدية من خيارات المستثمر، أما اذا كانت الأرباح الصافية لفرص الاستثمار المتاحة غير منتظمة، فان تأثير الضريبة على قرار الاستثمار سوف يتوقف عل مدى سماح التشريع الضريبي بخصم خسائر وترحيلها في حالة عدم السماح بمثل هذا الخصم أو الترحيل فسوف يكون هناك أثرا مميزا لصالح بعض المشروعات أو الفرص الاستثمارية، وفي غير صالح البعض الآخر بالرغم من تساوي مجموعة الأرباح الصافية المتوقعة من هذه الفرص.

لذلك فان الادارة تأخذ في اعتبارها عند اتخاذ القرارات الرأسمالية آثار الضرائب عند تحليل البدائل الاستثمارية حيث ينبغي تقييم المشروعات الاقتصادية باستخدام التدفقات النقدية المقدرة بعد الضرائب وهذا ينطبق على أسباب تفضيل الادارة

بطريقة القسط المتناقص عند حساب الاهتلاك السنوي بالرغم من أن الاهتلاك لا يتضمن في حد ذاته تدفقا نقديا، أي أنه لا يدخل في محتوى المجرى النقدي للمؤسسة لكنه يؤثر على التدفقات النقدية بسب تأثيره على الضرائب، حيث أنه كلما كان القسط السنوي للاهتلاك مرتفعا (وكذلك بالنسبة لمعدل الضريبة) كلما يسهم في خفض النتيجة قبل الضريبة، وبالتالي يساعد على خفض ضريبة الأرباح التي سوف تنعكس بالإيجاب على الوفورات النقدية بعد الضريبة داخل المؤسسة ويسهم في رفعها، حيث يؤثر قسط الاهتلاك (المتناقص) على التدفقات النقدية داخل المؤسسة، وذلك بتأثيره على الضرائب ويقوم بتخفيضها وتأجيل دفع جزء متزايد من الضريبة السنوية الى السنوات الأبعد، بالمقارنة مع طريقة القسط الثابت للاهتلاك، لذلك فان معدل الضرائب المفروضة على نشاط المؤسسات داخل الدولة من شأنه أن يسهم في اقتطاع نسبة لا يستهان بها من ربح هذه المؤسسات (أو ربح المستثمرين فيها)، بمعنى أنه كلما تكون ضريبة الأرباح تصاعدية (يزداد سعرها الحدي مع زيادة ربح المستثمر)، كلما يكون مقدار الضريبة أكبر (العبء الضريبي أثقل) على الفرص الاستثمارية الضرورية لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية، وبالتالي تؤثر سلبا على أرباح المساهمين في المشروع أو المنشآت الاقتصادية[43].

✓ **أثر ضريبة الأرباح على قرار التمويل:** يعتبر القرار التمويلي من أهم القرارات المالية في المؤسسة والتي يمكن أن يكون له أثر كبير على أداء المؤسسة، من خلال استخدام مزيج تمويلي من الموارد المالية الداخلية والخارجية لتمويل استثماراتها، وذلك من خلال السعي للوصول الى الهيكل المالي الأمثل، الذي يسعى الى تقليل تكلفة رأس المال، وبالتالي خلق القيمة للمساهمين[44].

التأثير الذي تحدثه ضريبة الأرباح في اتخاذ قرار التمويل، يساهم في الرفع من مردودية المؤسسة وذلك عن طريق مساعدتها في تحقيق الهيكل التمويلي الأمثل[45].

ثالثا: دراسة تطبيقية قياسية لأثر الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية

1- التعريف بمؤسسة الدراسة: الشركة الوطنية للحصى « ENG » Entreprise National Des Granulats هي شركة مساهمة برأس مال قدره 3 مليار دينار، وتعتبر جزء من المجموعة الصناعية مناجم الجزائر Manadjam El Djazair، تأسست في 01 جانفي 1987 بعد اعادة هيكلة الشركة الوطنية لمواد البناء « SNMC » بموجب المرسوم رقم 86270 في 04 نوفمبر 1986، يقع مقرها في شارع جسر قسنطينة بالجزائر العاصمة، وصل عدد العاملين بها إلى 1228 عامل في نهاية 2013، وتتمحور مهمة هذه المؤسسة في انتاج الحصى وكربونات الكالسيوم وأحجار الزينة. وتتألف المؤسسة الوطنية للحصى من عدة محاجر تتمثل في الآتي:

✓ تسعة محاجر للحصى موزعة على التراب الوطني؛ ستة محاجر التي قدمتها SNMC في السنوات 1977 – 1981؛ اثنين من المحاجر التي قدمتها ENDMC/ ENCC في السنوات 1982– 1989؛

✓ مصنع لكربونات الكالسيوم في الخروب (ولاية قسنطينة)؛

✓ وحدة لإنتاج أحجار الزينة، مكونة من ستة ورشات للأحجار الطبيعية من بينهم ثلاثة للإنتاج وورشتين لتفتيت الحجر؛ ثلاث ودائع توجد في كل من الرويبة (الجزائر)، السانية (وهران)، الخروب (قسنطينة)؛

✓ فرع للبوزولان؛ مخبر مركزي لمراقبة جودة منتجات المؤسسة؛

✓ وحدة تابعة والمسؤولة عن أحجار الزينة التشغيلية منذ 01 يناير 2004، تسمى (RoCaAl).

2- **طبيعة العلاقة بين المتغيرات:** حتى نتمكن من تقدير العلاقة بين المتغيرات اعتمدنا على سلسلة زمنية فصلية طويلة تمتد من سنة 2010 إلى سنة 2016 وذلك من أجل استخدام منهجية التكامل المشترك.

2-1- التعريف بمتغيرات الدراسة: كل نموذج قياسي يستخدم لتفسير ظاهرة ما يجب أن يحتوي على متغير تابع ومتغير أو متغيرات مفسرة.

✓ **المتغير التابع:** وهو المتغير المدروس أو المتغير الداخلي وهو المردودية (الاقتصادية RE والمالية RF)، وبالتالي نعتمد في دراستنا على نموذجين خاصين بكل من المردودية الاقتصادية والمالية والتي تم حسابهما من خلال العلاقتين الاتيتين: المردودية الاقتصادية = $\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$، المردودية المالية = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$.

✓ **المتغيرات المستقلة:** وهي المتغيرات المفسرة للظاهرة المدروسة، والمتمثلة في دراستنا في متغير واحد وهو المعدل الفعلي للضريبة على الأرباح، والذي تم الحصول عليه من خلال العلاقة الآتية: $\frac{\text{قيمة الضريبة على الأرباح}}{\text{النتيجة العادية}}$.

2-2- مصادر بيانات متغيرات الدراسة: اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية الفصلية والمستمدة من القوائم المالية للمؤسسة حيث تم احتساب قيم المردودية المالية والاقتصادية والضريبة على الأرباح حسب العلاقات الخاصة بها، وقد تم تحويل القيم السنوية إلى قيم فصلية عن طريق برمجية Eviews 09 من أجل الحصول على فترة زمنية طويلة نسبيا تمكننا من تطبيق دراستنا.

2-3- العلاقة التي تربط المتغير التابع بالمتغيرات المفسرة له حسب المنطق النظري

✓ العلاقة الموجودة بين الضريبة على الأرباح والمردودية الاقتصادية هي علاقة عكسية.

✓ العلاقة الموجودة بين الضريبة على الأرباح والمردودية المالية هي علاقة عكسية.

3- تحليل نتائج الاختبارات القياسية

3-1- اختبار الاستقرارية لمتغيري الدراسة (اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل Unit Root Test): من أجل تحديد أثر المتغيرات المفسرة على المتغير التابع لا بد من تحديد مدى استقرارية السلاسل وفقا لاختبار فيليبس بيرون PP، والجدول رقم (01) يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار PP للجذور الوحدوية المتعلقة بالسلاسل قيد الدراسة

اختبار PP			
المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام	درجة التكامل $I(D)$
IBS	-3.370795	-3.797393	$I(0)$
RF	-3.345835	-3.114432	$I(1)$

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 09.

من خلال البيانات المبينة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن سلسلة الضريبة على الأرباح والمردودية المالية مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام (حيث القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، اذن السلسلتين مستقرتين ومتكاملتين في المستوى $I_{(0)}$،

4-2- .تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR

✓ **اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR** (SelectionThoLagLength): لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي VAR فانه أولا يجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني (LagLength) وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: (معيار أكيك AIC، معيار شيوارتز SIC، معيار هانن كون HQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل والجدول رقم **(02)** يوضح ذلك:

الجدول رقم **(02)**: درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: RF IBS						
Exogenous variables: C						
Date: 05/02/18 Time: 09:18						
Sample: 2010Q1 2016Q4						
Included observations: 26						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	158.8113	NA	1.98e-08	-12.06241	-11.96563	-12.03454
1	173.6269	26.21217*	8.63e-09*	-12.89438*	-12.60405*	-12.81077*
2	175.4947	3.017147	1.02e-08	-12.73036	-12.24648	-12.59102
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error			SC: Schwarz information criterion			
AIC: Akaike information criterion			HQ: Hannan-Quinn information criterion			

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 09.

حسب عدد المشاهدات الـ 27 في دراستنا ومن الجدول أعلاه نأخذ درجة التأخر والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس (**HQ**, **SC**, **AIC**, **FPE**,) والتي توافق (P=1)1.

✓ **معايرة نموذج (Vector Auto Regression) VAR للمتغيرات المعتمدة في الدراسة وتحليل التباين:** من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي **VAR** يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقا لفترات التباطؤ المحددة، والمعادلة الآتية توضح ذلك.

$$RF = 0.773732*RF(-1) - 0.081823*IBS(-1) + 0.007869$$
$$[\ 6.49570] \qquad [-1.48318] \qquad [\ 2.19268]$$
$$R= 0.638194 \qquad F= 21.16696 \qquad N=21$$

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن:

✓ المتغير التابع (المردودية المالية) يعرف من خلال هذه المعادلة بثابت وتأخير بالنسبة لكل من: المردودية المالية والضريبة على الأرباح، أي أن المردودية المالية في السنة t تعرف وتتأثر بالمردودية المالية والضريبة على الأرباح خلال السنة السابقة (t-1)؛

✓ قيمة الثابت موجبة وهو يمثل قيمة المردودية المالية في غياب المتغيرات الأخرى وهي مقبولة اقتصاديا؛

✓ هناك علاقة طردية بين المردودية المالية وقيمتها المؤخرة (اشارة موجبة) وهو شيء منطقي يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية ويعني ذلك أن المؤسسة اذا حققت مردودية مالية ايجابية في السنة الماضية تواصل في تحقيق ذلك في هذه السنة نتيجة لاستقرار المؤسسة؛

✓ هناك علاقة عكسية بين المردودية المالية والضريبة على الأرباح وهو يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية، فزيادة الضريبة على الأرباح في السنة السابقة سوف يؤثر على المردودية المالية في هذه السنة؛

✓ كما نلاحظ أن قيم ستيودنت المحسوبة أكبر من قيمها الجدولية وهو ما يفسر معنوية معلمات النموذج من الناحية الاحصائية؛

✓ أما من الناحية الإحصائية الكلية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد 0.64 وهي قيمة موجبة مرتفعة تقترب من الواحد، وهو ما يفسر شدة العلاقة بين المتغير التابع (المردودية المالية) والمتغير التفسيري أي تغير المردودية المالية يرجع إلى المتغير التفسيري بنسبة 64 % والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن قيمة فيشر المحسوبة 21.17 أكبر من قيمتها الجدولية وهذا يعني أن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

▪ **تحليل التباين لنموذج المردودية المالية:** يوضح تحليل التباين العلاقة بين المتغيرات وتأثير كل منها على بعضها البعض، من خلال تحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والجدول رقم (03) يوضح تحليل التباين لنموذج المردودية المالية.

الجدول رقم (03): تحليل التباين لنموذج المردودية المالية

Variance Decomposition of RF:			
Period	S.E.	RF	IBS
1	0.005212	100.0000	0.000000
2	0.006341	95.30191	4.698090
3	0.006919	91.03130	8.968704
4	0.007240	88.27874	11.72126
5	0.007421	86.66198	13.33802
6	0.007523	85.74042	14.25958
7	0.007580	85.22018	14.77982
8	0.007612	84.92724	15.07276
9	0.007631	84.76231	15.23769
10	0.007641	84.66940	15.33060

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 09.

من خلال الجدول نلاحظ أن تأثير الضريبة على الأرباح على المردودية المالية يكون تأثر كبير في بداية الفترة أي على المدى القصير ومتوسط على المدي المتوسط ومستقر على المدى الطويل، وهذا يرجع إلى المراحل التي تتبعها المؤسسة للتكيف مع الزيادة في الضرائب على الأرباح ففي بداية الفترة يكون التأثير كبير وتظهر النتائج السلبية على المردودية المالية وعلى المتوسط ومع تطبيق المؤسسة لبعض السياسات والاستراتيجيات من أجل زيادة مردوديتها وتعويض الخسائر الناتجة عن زيادة الضرائب من خلال زيادة انتاجها مثلا أو توسيع نشاطها مما يقلل من حجم التأثير لتستقر الأمور على المدى الطويل نتيجة لتحكم المؤسسة في الأثار السلبية لارتفاع الضريبة على الأرباح.

✓ **أثر الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية:** ان حدوث صدمة في إحدى المتغيرات يحدث أثر في باقي المتغيرات الأخرى، وبما أن موضوع دراستنا هو المردودية المالية فإننا سنبحث حول أثر حدوث صدمة منفردة في الضريبة على الأرباح وأثارها على المتغير الداخلي المتمثل في المردودية المالية، بمعنى أخر مدى استجابة المردودية المالية للصدمات المرتبطة بالضريبة على الأرباح، والشكل رقم (01) يوضح ذلك.

الشكل رقم (01): استجابة المردودية المالية للصدمات المرتبطة بالضريبة على الأرباح

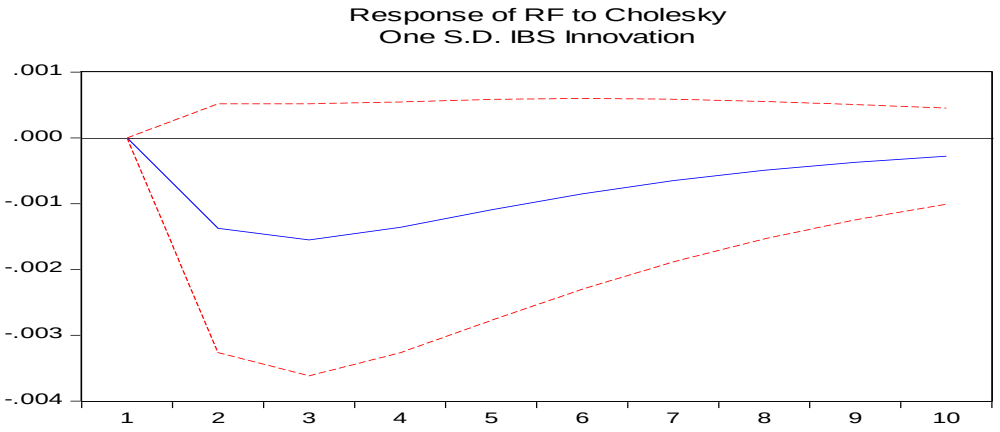

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 09.

من خلال الشكل نلاحظ حدوث صدمة ايجابية قوية بـ 1 % في الضريبة على الأرباح يؤدي إلى تأثير سلبي على طول الفترة حيث يكون التأثير قوي في المدى القصير، وأقصى قيمة تقدر بـ (– 0.16 %)، ويتراجع تدريجيا على المديين المتوسط والطويل نتيجة للإجراءات والسياسات المتخذة من قبل المؤسسة، وتتماشى هذه النتائج مع النتائج المسجلة في تحليل التباين وفي النموذج المقدر.

✓ **اختبار استقرارية النموذج المقدر**: من خلال الشكل رقم (02) نتأكد من معكوس جذور هذا النموذج، حيث يقع كلاهما داخل دائرة الوحدة، وكذلك أقل من الواحد.

الشكل رقم (02): نتائج معكوس جذور الوحدة

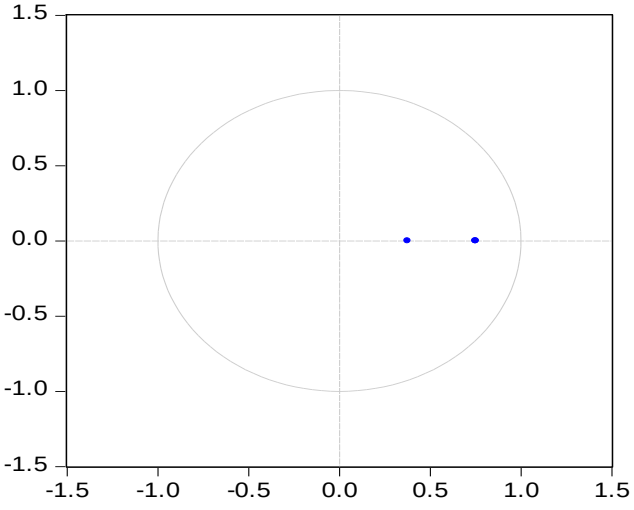

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 09.

من خلال الشكل نلاحظ أن كل من المتغير التابع (المردودية المالية) والمتغير المستقل (الضريبة على الأرباح) يقعان ضمن حدود الهدف في الدائرة، وهذا يدل على استقرارية النموذج ككل وصلاحيته.

من خلال الدراسة المتعلقة بتحديد أثر الضريبة على أرباح الشركات على مردودية المؤسسة، حاولنا الوصول إلى معالجة الإشكالية التي تدور حول كيفية تأثير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية والاقتصادية للمؤسسة، وذلك من خلال فصلين نظريين، بالإضافة إلى فصل تطبيقي في المؤسسة الوطنية للحصى بالجزائر خلال الفترة (2010-2016)،

حيث تم من خلال الجزء النظري محاولة تسليط الضوء على أهم المفاهيم حول الضرائب، وقوفا عند الضريبة على أرباح الشركات، إضافة إلى استعراض عموميات حول المردودية بالتركيز على المردودية المالية والاقتصادية، ومحاولة تبيان أثر ضريبة الأرباح على كل من المردودية المالية والاقتصادية من خلال الجزء التطبيقي.

وبعد كل من العرض النظري والتطبيقي سنحاول الوقوف على أهم النقاط التي تضمنها البحث، ومحاولة اختبار صحة الفرضيات، إضافة إلى النتائج والتوصيات.

اختبار الفرضيات:

لقد مكننا البحث وتحليل المعطيات من اختبار الفرضيات بما قادنا الى النتائج الآتية:

الفرضية الأولى: لقد اتضح من خلال الدراسة صحة الفرضية والمتمثلة في " تمارس الضريبة على أرباح الشركات تأثير مباشر وغير مباشر على المردودية المالية"، حيث أن للضريبة على أرباح الشركات تأثير مباشر وغير مباشر على المردودية المالية من خلال تأثيرها المباشر على النتيجة الصافية وتأثيرها غير المباشر على قرار الاستثمار وقرار التمويل،

الفرضية الثانية: نصت هذه الفرضية على أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الضريبة على الأرباح والمردودية المالية، والتي أثبتت صحتها من خلال الدراسة التطبيقية والتي تكمن في وجود علاقة عكسية بين الضريبة على أرباح الشركات والمردودية المالية.

✓ **الفرضية الثالثة:** تمحورت هذه الفرضية حول أن النموذج المقدر والمفسر للعلاقة بين المتغيرين مقبول اقتصاديا، احصائيا وقياسيا، حيث تم اثبات صحة هذه الفرضية حيث أن النموذج المقدر له دلالة اقتصادية، احصائية وقياسية ومستقر.

النتائج العامة: توصلنا من خلال دراستنا الى نتائج هامة نوردها في ما يلي:

النتائج النظرية: من خلال الدراسة النظرية توصلنا إلى النتائج الآتية:

✓ الضريبة على أرباح الشركات ضريبة سنوية، مباشرة، نسبية وتصريحية، يتمحور جوهرها في اعتماد التفرقة بين الشخص الطبيعي والمعنوي عند الاخضاع الضريبي؛

✓ المردودية الأساس والمنبع الرئيسي للمؤسسة في معرفة مكانتها الاقتصادية في السوق، وتوجهاتها المستقبلية من خلال التعرف على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد، مردود مالي واقتصادي من استخدامها للأصول والأموال المستثمرة المتاحة لديها؛

✓ المردودية المالية من أهم المؤشرات التي تقيس فعالية المؤسسة، حيث تبنى على أساسها الكثير من القرارات الهامة والاستراتيجية، كما تعتبر عنصر جذب لرؤوس الأموال والمستثمرين؛

✓ تمارس ضرائب الأرباح تأثيرا مباشرا على المردودية المالية، من خلال التأثير على النتيجة الصافية، ويظهر التأثير غير المباشر لضرائب الأرباح على المردودية المالية من خلال التأثير على قرار الاستثمار والتمويل؛

النتائج التطبيقية: توصلت الدراسة التطبيقية إلى النتائج الآتية:

✓ تعتبر المؤسسة الوطنية للحصى من المؤسسات الوطنية التي تطمح لإيجاد الظروف المناسبة والملائمة للاستمرار والبقاء وتهدف الى توسيع نشاطها من خلال نشر فروعها عبر كامل التراب الوطني.

✓ من خلال الدراسة التطبيقية حاولنا تقدير نموذج قياسي لأثر تغير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية من خلال نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR وتوصلنا من خلاله إلى:

- السلسلتين مستقرتين في مستويين مختلفين بالنسبة إلى اختبار PP ومتكاملتين من درجتين مختلفتين I(0) ، I(1)؛
- درجة التأخر في نموذج VAR هي 01؛
- تقدير العلاقة بين المردودية المالية والضريبة على الأرباح من خلال نموذج قياسي مقبول اقتصاديا، احصائيا وقياسيا؛
- هناك علاقة عكسية بين المردودية المالية والضريبة على الأرباح؛
- يبين تحليل التباين وتحليل الصدمات الأثار السلبية للضريبة على الأرباح على المردودية المالية في المدى القصير، المتوسط والطويل.

المراجع والمصادر

[1] باسم الجميلي، **سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة**، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 192.

[2] حامد عبد الحميد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص 115.

[3] حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، **المالية العامة**، دار الخلود، الطبعة الأولى، لبنان، 1995، ص 347.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، بدون رقم للطبعة، مصر، 2005/2004، ص ص 239- 240.

[5] عزمي أحمد، يوسف خطاب، **الضرائب ومحاسبتها**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 27.

[6] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، مصر، 2008، ص ص 117 – 118.

[7] محمد خصاونة، **المالية العامة (النظرية والتطبيق)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص ص 90 – 91.

[8] خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 133.

[9] عادل حشيش، مصطفى رشدي شيحة، **مقدمة في الاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 197.

[10] كردودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 71 – 80.

[11] سعيد علي محمد العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 132.

[12] كردودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[13] أحمد الجبير، **المالية العامة والتشريع المالي**، الأفاق المشرقة ناشرون، الطبعة الأولى، الإمارات، 2011، ص ص 134 – 135.

[14] ياسر صالح الفريجات، **المحاسبة في علم الضرائب**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص ص 20-21.

[15] فاطمة الزهرة قطوش، **اشكالية العلاقة بين حجم تطور النفقات العامة وقواعد تحصيل الضريبة**، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014، ص 159.

[16] منصور بن اعمارة، **الضريبة على أرباح الشركات (حسب تعديلات قانون المالية 2010)**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 15.

[17] حميد بوزيدة، **التقنيات الجبائية (مع تمارين محلولة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007، ص 71.

[18] مراد ناصر، **الإصلاح الضريبي في الجزائر (للفترة 1992-2003)**، منشورات بغدادي، الجزائر، 2003، ص69.

[19] Mohaned Cherif Ainouche, **L'essentiel de la Fiscalité Algérienne**, Hiwarcom, 2ème édition, Algerie, 1993, p 209.

[20] عبد الناصر نور وآخرون، **الضرائب ومحاسبتها**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2008، ص 177.

[21] يحي لخضر، **دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2007/2006، ص 97.

[22] منصور بن أعماره، **أعمال موجهة في تقنيات الجباية**، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 99.

[23] مبروكة حجار، **أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة**، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006/2005، ص 67.

[24] حميد بوزيدة، **الضريبة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1988 – 1996)**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1997/1996، ص 112.

[25] مراد ناصر، **الاصلاحات الضريبة في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 02، 2003، ص 27.

[26] يوسف حسن يوسف، **التمويل في المؤسسات الاقتصادية (التحليل المالي في المؤسسات)**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 103.

[27] يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[28] المرجع نفسه، ص 39.

[29] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000، ص ص 58 –59.

[30] السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[31] عبد السلام بن جدو، **المردودية الاقتصادية والمالية وتحليل المخاطر**، محاضرات مقدمة في مقياس مالية المؤسسات، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012، ص 5.

[32] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الادارة المالية)**، الجزء الأول، دار وائل للنشر، ط 2، الأردن، 2011، ص 281.

[33] Richard Brealey et autres, **Principes de gestion financière**, Person éducation, 8ème édition, France, 2006, p 860.

[34] زيغب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[35] أحلام بوطاروس، ياسمين نابثي، **دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2016/2015، ص 47.

[36] Jacqueline Delahaye, Florance Delahaye, Op.cit , p 169.

[37] محمد أمين عكوش، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010–2011، ص 54.

[38] Daniel Boussard, **états financiers et comptabilité**, éditions Chihab, édition sans édition, Algérie, 1995,p 36.

[39] وردة بوسنة، **التأثير الضريبي على مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة سوناطراك–سكيكدة)**، مذكرة ماجيستير، قسم علوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2014/2013، ص 75.

[40] مبروكة حجار، مرجع سبق ذكره، ص55.

[41] الزين منصوري، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط01، الأردن، 2013، ص66.

[42] مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[43] قاسم ناجي حمدي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات (مدخل نظري تطبيقي)**، الجزء الثاني، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص ص 115– 118.

[44] صابر عباسي، **دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص 98.

[45] وردة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 74.